

Distr.: General
22 March 2021
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والستون

15-26 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة،
المعونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن "تحقيق التكافؤ: الممارسات الجيدة نحو تحقيق مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة"

موجز الرئيس

1 - في يومي 15 و 16 آذار/مارس 2021، عقدت لجنة وضع المرأة مائدة مستديرة وزارية بشأن موضوع "تحقيق التكافؤ: الممارسات الجيدة نحو تحقيق مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة"، وذلك في سياق الموضوع ذي الأولوية المعنون "مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات". وتبادلت المشاركات/المشاركين الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالموضوع، مع التركيز على التدابير المتخذة لتحقيق التكافؤ في المشاركة واتخاذ القرارات في الحياة العامة.

2 - وترأست سفيرة أستراليا لشؤون المساواة بين الجنسين، جولي آن غيفارا، اجتماع المائدة المستديرة الأول وأدلت بملاحظات استهلاكية. وأدلت نائبة الأمين العام، أمينة ج. محمد، ببيان افتتاحي. وشاركت في الاجتماع وزيرات/وزراء ومسؤولات/مسؤولون رفيعات/رفيعو المستوى من 18 دولة عضوا ودولة مراقبة واحدة. وترأست وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر، كوثر كريكو، اجتماع المائدة المستديرة



الثاني وأدلت بملاحظات استهلاكية. وشاركت في الاجتماع وزيرات/وزراء ومسؤولات/مسؤولون رفيعات/رفيعو المستوى من 13 دولة عضوا. ولخصت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هنرييتا فوري، الرسائل الرئيسية وأدلت بملاحظات ختامية.

التسليم بأهمية تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، لا سيما في سياق الجائحة

3 - شددت المشاركات/المشاركون على الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث جرى التأكيد على أن الغايات المتعلقة بتكافؤ الجنسين في الحياة السياسية والعامة لن تتحقق بمعدل التقدم الراهن. وأكدت المتكلمات/المتكلمون أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة لا تفيد النساء والفتيات فحسب، بل تعد عنصرا أساسيا في عمليات اتخاذ القرار والمؤسسات الشاملة للجميع والقائمة على المشاركة، والمجتمعات المزدهرة.

4 - وشددت الوزيرات/الوزراء على أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كان لها أثر غير متناسب على النساء والفتيات، حيث تواجه النساء معدلات بطالة أعلى، وزيادة في حصة الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتفاقم خطر العنف. كما توجد النساء في الخطوط الأمامية لمكافحة الجائحة وقد فُذِن جهود التصدي في جوانب عديدة، وتعد الحاجة إلى مشاركة المرأة الكاملة والفعالة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى لضمان إعادة البناء على نحو أفضل وتحقيق التنمية المستدامة.

5 - وناقشت المشاركات/المشاركون ضرورة أن تكون التدابير التي تتصدى للجائحة مراعية للمنظور الجنساني، اعترافا بالتحديات الفريدة التي تواجهها النساء، وجرى التأكيد على ضرورة إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، بما في ذلك العنف.

6 - وشددت المتكلمات/المتكلمون على أهمية منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية في تحقيق المساواة بين الجنسين وضرورة الحوار والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني.

تدابير تعزيز مشاركة المرأة في المجال العام

7 - قدمت المشاركات/المشاركون أمثلة على فعالية التدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك الحصص وقوانين التكافؤ وغيرها من مبادرات العمل الإيجابي، للتعجيل بتمثيل المرأة على قدم المساواة في المناصب العامة التي تُشغَل بالانتخاب وبغير الانتخاب. وقدمت الوزيرات/الوزراء أمثلة على الحصص التي تزيد من تمثيل المرأة في هيئات اتخاذ القرار، على كل من الصعيدين الوطني والمحلي، مثل القوانين التي تقرر أن تشكل المرأة نسبة مئوية معينة من المرشحين في القوائم الانتخابية، أو تخصص لها مقاعد محجوزة في البرلمانات والمجالس البلدية. وذكرت المتكلمات/المتكلمون أيضا تدابير تشترط المساواة في تمثيل الرجال والنساء في قوائم الأحزاب.

8 - وأبرزت المتكلمات/المتكلمون أن تعزيز مشاركة المرأة في السياسة يستند إلى أطر قانونية وطنية، مثل تكريس المساواة بين الجنسين في الدستور، وخصوصا صوغ تشريعات تدعم تكافؤ الجنسين في السياسة والحياة العامة. ووجّه الانتباه إلى الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز المشاركة الشاملة والقائمة على المساواة بين الجنسين، وزيادة فرص وصول المرأة إلى المناصب القيادية، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة. وأشارت المتكلمات/المتكلمون أيضا إلى ضرورة زيادة أدوار

المرأة في مواقع اتخاذ القرار والقيادة في عمليات السلام وكذلك في الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن.

9 - وتكلمت الوزيرات/الوزراء أيضا عن أهمية برامج التدريب المتخصص وتعزيز المهارات، وخاصة للشابات، حتى تكون النساء أكثر استعدادا لبلوغ المناصب القيادية والمشاركة الكاملة في المناصب العامة.

تدابير تراعي المنظور الجنساني لتعزيز الدور القيادي للمرأة في القطاع الخاص

10 - أبرزت الوزيرات/الوزراء أهمية تحقيق تكافؤ الجنسين في المناصب الإدارية، ولا سيما تشجيع المرأة على القيادة في القطاع الخاص من خلال تحديد حصص وأهداف لمشاركة المرأة في مجالس الإدارة والنقابات العمالية، فضلا عن تحقيق أهداف إضافية بشأن قيادة قطاع الأعمال. وجرى التسليم بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في القوى العاملة باعتبارها جزءاً حاسماً في تحقيق المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص، لا سيما بالنظر إلى الخروج غير المتناسب للمرأة من القوى العاملة نتيجة للجائحة.

11 - وشددت المشاركات/المشاركون على الحاجة إلى تشريعات تحمي حقوق المرأة في العمل، بما في ذلك القوانين والتعديلات الرامية إلى سد الفجوة في الأجور بين الجنسين وتعزيز تكافؤ الفرص الوظيفية للمرأة. وأبرز عدد من المشاركات/المشاركين أن المساواة في الأجور بين الرجال والنساء مكفولة في بلدانهم/بلدانهم، وأنه، مع إحراز بعض التقدم، لم تتحقق المساواة في الأجور في القطاع الخاص.

12 - وشددت المتكلمات/المتكلمون على ضرورة الاستثمار في الحماية الاجتماعية وقطاع الرعاية، بما في ذلك زيادة الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر للأمهات والآباء ونظم رعاية المعالين، باعتبارها خطوات ضرورية لتشجيع المرأة على المشاركة في القوى العاملة وتمكينها من تولي موقع على طاولة اتخاذ القرار. وفي الواقع، قد وجهت المتكلمات/المتكلمون الانتباه إلى دور الحكومات في تيسير الفرص التي تُيسر دخول المرأة إلى سوق العمل.

قياس التقدم وتغيير الأعراف الاجتماعية من أجل تعزيز تكافؤ الجنسين

13 - أكدت الوزيرات/الوزراء أيضا أهمية ضمان إمكانية تتبع ورصد التقدم بصورة مستقلة من خلال جمع البيانات والإحصاءات المصنفة والهيئات المستقلة من قبيل المراصد واللجان. وأبرزت المتكلمات/المتكلمون أهمية القدرة على قياس التقدم الفعلي وتحديد المجالات التي تتطلب مزيدا من الدعم.

14 - وأثيرت أيضا أهمية الدور الذي تؤديه تدابير التنقيف والتوعية الرامية إلى تغيير الأعراف الاجتماعية التي تديم عدم تمتع النساء بالمساواة في الحياة العامة والمجتمعات المحلية عموما. وشملت المواضيع المساواة في تقاسم مسؤوليات الأسرة المعيشية والأعراف التي ترى أن دور المرأة ينحصر بقدر كبير في المنزل وتُثني النساء عن السعي إلى السلطة السياسية وتوليها. وشددت المتكلمات/المتكلمون على ضرورة البدء في تنقيف الأطفال في وقت مبكر وإعادة النظر في المناهج الدراسية لضمان عدم إدامة القوالب النمطية الضارة للجنسين، وتغيير الأعراف الاجتماعية السلبية، فضلا عن أهمية القدوة بالنسبة للفتيات والشابات.

15 - وأشارت المشاركات/المشاركون إلى الاتجاه الباعث على الأمل في زيادة عدد الخريجات من التعليم الجامعي واستمرار الحاجة إلى الاستثمار في تعليم المرأة، ولا سيما في مجالات غير تقليدية من قبيل العلوم والأمن. وأشارت الوزيرات/الوزراء إلى أهمية تولي المرأة المناصب الأكاديمية القيادية باعتبارها ضرورية لتبادل الأفكار والنمو والفرص المحتملة للقيادات في المستقبل.
